نظام المعلومات الوطني
كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار

في الجزائر (ONS, CERIST)مع تحليل مقارن لـ
في مصر (IDSC)و

ورقة بحث مقدمة من:
د. رحيم حسين : أستاذ محاضر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط - الجزائر

نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار
مع تحليل مقارن لـ (ONS, CERIST) في الجزائر و(IDSC) في مصر

1- مقدمة:

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي أضحى حقيقة على المستويين الرسمي والفعلي. ويتجسد هذا الاندماج في الواقع بإقحام المؤسسات الاقتصادية في المنافسة الدولية. وحتى يتحقق هذا الاندماج بفعالة ونجاح يتعين توفر المناخ الملائم لهذه المؤسسات. ولعل أهم مقومات هذا المناخ نظام المعلومات الوطني. فإذا أردنا أن نقحم شخصا في مجال الغوص في عمق البحر، وهو متعود على مسبح، فلابد على الأقل أن نوفر له البدلة الخاصة بالغوص ونعلمه أوليات فن الغوص، وإذا لم نقم بذلك فكأنما تعمدنا إغراقه والتخلص منه.

وهكذا بالنسبة لمؤسساتنا التي كانت بمثابة محميات اقتصادية، شبه أنظمة مغلقة، تفتقر إلى قاعدة صناعية متينة، وتعمل في ظل محيط غير ملائم، وإذا بها تجد نفسها أمام تحد منافسي دولي من قبل مؤسسات دولية عملاقة، وليس أمامها من خيار سوى المواجهة أو الزوال.

إن هذا التحول الاقتصادي يفرض على المؤسسات توسيع نطاق رؤيتها، واعتماد تسيير استراتيجي بدلا من الاقتصار على تسيير دورة استغلالها. والتسيير الاستراتيجي هو مجموعة من القرارات الاستراتيجية المرتبطة

بالمستقبل. ومن المعروف أن القرار الاستراتيجي يتطلب معلومات كثيرة ومعقدة ومتعددة المجالات، وهو ما يتطلب توفير نظام معلومات استراتيجي، ليس على مستوى المؤسسات فحسب، بل أيضا في إطار نظام معلومات وطني.

إن الهدف من إقامة نظام وطني للمعلومات هو تزويد متخذي القرار على كافة المستويات، من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء إلى المؤسسات الصغيرة، بل وحتى الأفراد، بالمعلومات الكاملة والصادقة. فاتخاذ القرار، أيا كان نوعه ومجاله، يرتبط بالدرجة الأولى بمدى حجم وسلامة المعلومات التي يقوم عليها. غير إن الحصول على المعلومة يستوجب بداهة الإفصاح عنها من طرف مختلف الجهات عبر مختلف القنوات، ليس بمجرد الخضوع للإلزام القانوني بالإفصاح، وإنما إدراكا بأهمية نشر المعلومة ومنفعته العامة والخاصة، وهو ما يمكن التعبير عنه بتكريس ثقافة الشفافية في المجتمع.

إن تخزين المعلومات في الأدراج كاكتناز النقود في الخزائن. وكما إن الأموال إذا وضعت في الخزائن لا تنمو، على حد تعبير إبن خلدون، فإن المعلومة إذا وضعت في الخزائن لا تثمر. فالمعلومة ليس لها قيمة ذاتية، كالنقود، وإنما قيمتها تكمن فيما تحققه باستعمالها. وفي الواقع فإن اكتناز المعلومة لا يؤدي فحسب إلى تقادمها وفقدانها بالتالي صلاحيتها، بل كثيرا ما كان سببا في إفلاس بعض المؤسسات وحدوث كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2- مؤشر الشفافية والحكم الرشيد:

إن إخفاء المعلومات، أو بالأحرى اللاشفافية، هو مؤشر على الفساد الإداري وسبب في استفحاله. ومقاومة لهذه الظاهرة الخطيرة، على المستويين الوطني والدولي، أصبحت الشفافية من الاهتمامات ذات الأولوية لدى العديد من المنظمات، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بل وأصبحت من المؤشرات الأساسية في تطبيق الديموقراطية. ولقد وضع البنك الدولي مؤخرا تعريفا للأنشطة المسببة والموصوفة بالفساد (corruption) وهو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

وفي هذا الإطار تأسست منظمة دولية غير حكومية مهتمة بمتابعة وكشف الطرق غير السوية في إبرام الصفقات الحكومية، وجعلت من الرشوة مؤشرا للفساد الإداري، أسمت نفسها منظمة «الشفافية الدولية». وقد تأسست هذه المنظمة عام 1993 على يد بيتر ايجن (peter Eigen)، أحد الكوادر السابقين في البنك الدولي، وهي تضم اليوم فروعاً وطنية في أكثر من سبعين بلداً. ويقوم النشاط الرئيسي لهذه المنظمة على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد، والذي بدأت بنشره للمرة الأولى عام 1995. ويصنف التقرير الدول بحسب درجة الفساد التي يسود الشعور بانتشارها في الإدارات وفي أوساط رجال السياسة. وللإشارة فإن المنظمة اتخذت قاعدة تمتنع بموجبها عن تسمية الشركات المفسدة لتحصر انتقاداتها في الدول فقط. وهنا تكمن نقطة ضعفها الرئيسية لأن بعض الشركات المتعددة الجنسية لا تملك ارتباطات وطنية وتلغيها المنظمة سلفاً من حقل رقابتها[1].

وفي هذا الصدد أيضا أقر صندوق النقد الدولي في جانفي 2001 القرار المتعلق بالشفافية. وتطبيقا لهذا القانون قام بإنشاء موقع خاص بالإعلام عن الشفافية)www.imf.org/external/index.htm)، حيث أصبحت معظم الوثائق منشورة ومتاحة للجمهور. وإلى غاية أوت 2002 كان 84 % من الدول الأعضاء قد اختاروا نشر معلوماتهم للجمهور(NIP : notes d’information au public).

وعلى الرغم من أن بعضهم يرى بأن العولمة قد شجعت من عملية غسيل الأموال القذرة باستخدام التقنيات الحديثة، وهو ما يزيد من ظاهرة الفساد ويتسبب في الضرر بعملية التنمية وسلامة المشروعات في البلدان النامية ويزعزع الثقة في هذه الحكومات[2]، إلا أنه لا ينبغي أن نغفل أيضا عن الدور الرئيسي الذي أصبحت تؤديه تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة في مجال نشر المعلومات وفرض الشفافية. كما لا ينبغي أن نغفل أيضا عن الضغوط المختلفة المصادر التي أصبحت تفرض على الحكومات نشر معلوماتها للجمهور.

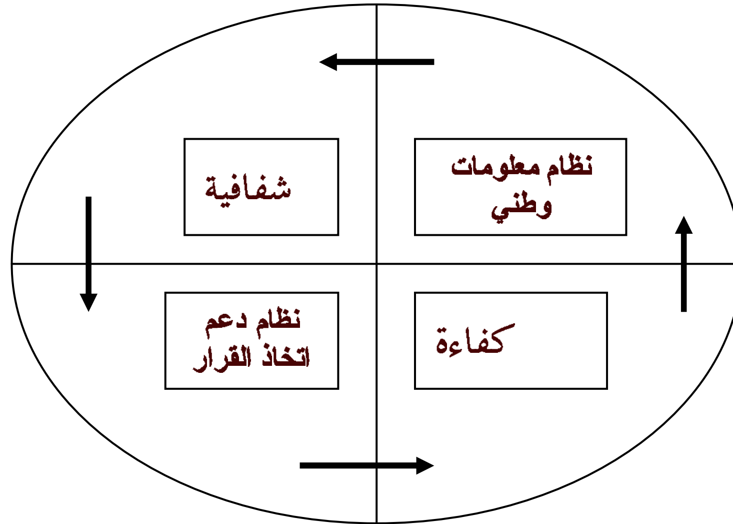
3- مجتمع المعلومات وثقافة الشفافية:

لقد كان من آثار ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال أن أصبحت المعلومة من أهم العوامل في مجالي الإنتاج والمزاحمة، حتى أنه أطلق على المجتمعات الحديثة "مجتمعات معلومات". ففي ظل حضارة المعلومات، أضحى الوصول إلى المعلومة أهم أحيانا من الوصول إلى عنصري رأس المال أو العمل.

ومن ناحية أخرى صاحب هذا التطور الفني تطور في درجة اهتمام الدول بالمعلومة، فأنشئت أنظمة معلومات وطنية متكاملة خاصة بجمع المعلومات ومعالجتها وتصنيفها حسب مقتضى الاستعمال.

ونعتقد أن من أبرز منتجات نظام المعلومات الوطني تكريس ثقافة الشفافية في المجتمع وتوطيد أواصر الثقة ما بين هيئات الدولة والجماهير بوجه عام، وما بينها (أي الدولة) والمتعاملين الاقتصاديين بوجه خاص.

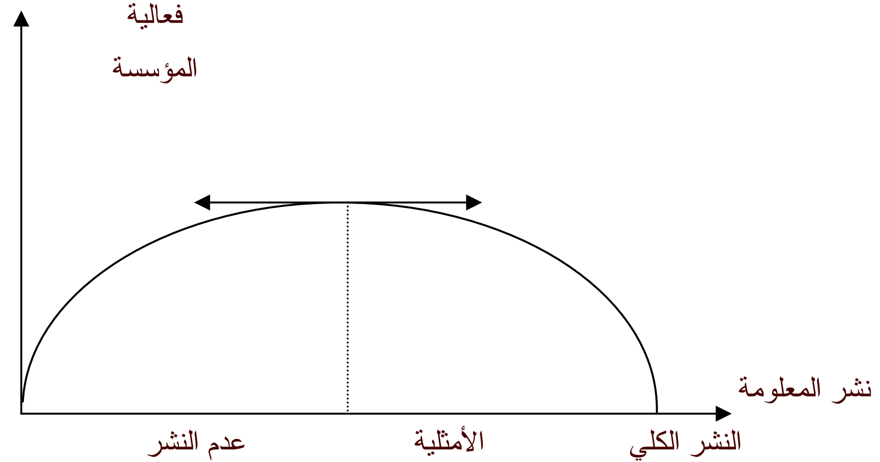
وفي الواقع، يؤدي تشييد نظام معلومات وطني فعال إلى تحقيق الفعالية على المستوى الكلي. ذلك أن نشر المعلومات، وهو ما يعبر عنه مفهوم الشفافية، يؤدي إلى دعم اتخاذ القرار، وبالتالي ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الكفاءة. وهذا يمثل سلسلة قيم يمكن التعبير عنها في الشكل التالي:



مخطط 1: العلاقة بين نظام المعلومات الوطني والكفاءة

فإذا كان الإفصاح عن المعلومات يقتضي توفر نظام معلومات وطني، فإن الكفاءة الاقتصادية تعد دافعا وعاملا مشجعا لنشر المعلومة، وبالتالي تزويد النظام بالمعلومات المطلوبة. وعلى العكس، ينتج عن عدم الكفاءة اللجوء إلى إخفاء المعلومات، أو على الأقل الإفصاح عنها بصورة كاذبة، وهو ما يعني وجود شفافية مزورة.

ومن ناحية أخرى يجدر التأكيد بان نشر المعلومة ليس قضية خاصة بمؤسسات الدولة وحدها، فحتى المؤسسات معنية بذلك أيضا. ولعل أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في مجال نشر المعلومات خوفها من المخاطر المحتملة التي قد تضر بالمؤسسة نفسها نتيجة هذا النشر. فكثير من المؤسسات يقف عاجزا أمام ضبط حدود، أو عتبة، لجدوى نشر المعلومة. فكما إن حماية المعلومات له تكلفة من خلال كبح نشاط التجديد أو فقدان زبائن أو غير ذلك، فإن نشرها الكلي أيضا يمثل خطرا على المؤسسة، وهو ما يعبر عنه الشكل التالي:



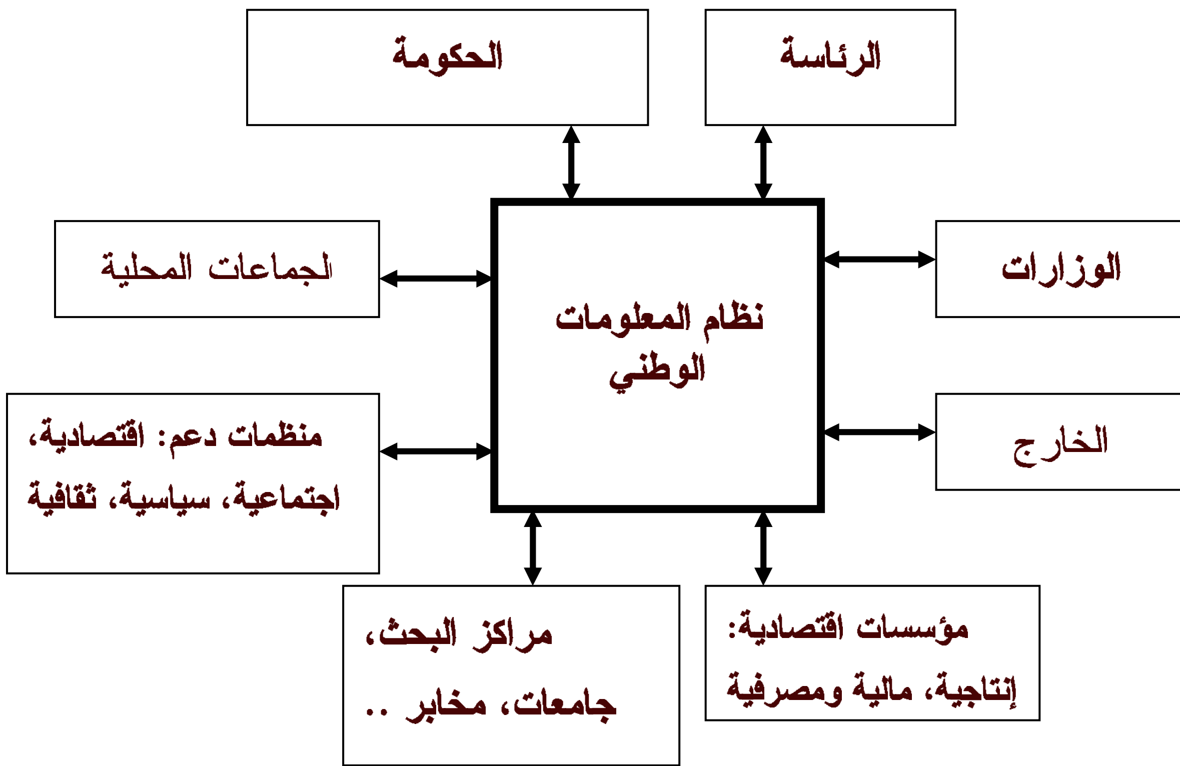
شكل 1: الفعالية القصوى لنشر المعلومة

Source : B. Martinet et Y-M. Marti, L'intelligence économique : Comment donner de la valeur concurrentielle à l'information ?
Editions d'organisation, Paris, 2001, p135

4- أهمية ودور نظام المعلومات الوطني:

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن نظام المعلومات في المؤسسة، وعن نظام الذكاء الاقتصادي أو نظام اليقظة المعلوماتية للمؤسسات، غير إنه كثيرا ما يغفل عن جزئية هذه الأنظمة بالنسبة إلى نظام أشمل وهو نظام المعلومات الوطني. وتتجلى أهمية هذا الأخير حينما ندرك بأن أكثر مصادر المعلومات التي يحتاج إليها نظام القرار في المؤسسة هي مصادر خارجية، أي تتعلق بمحيط المؤسسة.

ويتكون نظام المعلومات الوطني من مختلف مصادر المعلومات الحكومية وغير الحكومية والعالم الخارجي ومراكز معالجة المعلومات والجامعات ومراكز البحث والمؤسسات ..، وكل هيئة ذات علاقة بهذا النظام. والمخطط التالي يعطينا صورة عن هذا النظام:



مخطط 2: مكونات نظام المعلومات الوطني

وهكذا، فإن أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات تتمثل فيما يلي:

1- جمع المعلومات ومعالجتها وتحضيرها لكي تكون مُدخلا قابلا للاستعمال، وهو ما يجعل منه مركزا لإنتاج وتثمين المعلومة ومستندا في بناء التوقعات؛

2- نشر المعلومات وتزويد المنظمات ومراكز القرار المختلفة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار؛

3- ترشيد استخدام الموارد وبسط الشفافية في المعاملات والثقة ما بين المتعاملين، والإفصاح عن البرامج الحكومية والمؤسساتية، والتمكين من الإنذار المسبق بالأزمات.

غير إن فعالية النظام الوطني للمعلومات وكفاءته في أداء وظائفه يتوقف على جملة من الشروط:

1- باعتباره نظاما مفتوحا، كما يشير إلى ذلك المخطط السابق (مخطط 2)، فإنه يشترط أن تكون كافة العناصر المتفاعلة مع نظام المعلومات الوطني تشتغل على الوجه المطلوب؛
2- لابد من وجود منظومة تشريعية خاصة بالإعلام، وتشمل على وجه الخصوص إلزامية الإفصاح بالنسبة لمختلف الهيئات والمؤسسات، وكذا الإجراءات المتعلقة باستخدام المعلومة؛
3- يتعين على الدولة دعم إقامة شبكة وطنية لتبادل المعلومات، وهو ما يتطلب بدوره دعم القاعدة الأساسية المرتبطة بذلك. ويتعلق الأمر هنا بتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعداد الكفاءات المتخصصة في هذا المجال؛
4- على أهمية إنشاء مراكز معلومات وطنية متخصصة، فإن إنشاء مركز وطني موحد، يكون بمثابة المنسق بين مختلف مكونات نظام المعلومات الوطني، سوف يسمح بتجاوز التضارب في المعلومات، ويتيح لمستعملي المعلومة (متخذي القرار، الباحثين، وكل المهتمين) الحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات بأقل جهد وتكلفة.

إن هذه النقطة الأخيرة، أي مركز المعلومات الوطني، تستدعي إعطاءها أهمية خاصة من قبل الدولة، وإعداد دراسات وأبحاث معمقة بشأنها من قبل الباحثين. ونؤكد هنا على أن من أبرز أهداف هذه المداخلة فتح باب هذا النقاش. ونعتقد أن المرحلة الراهنة للاقتصاد الجزائري، وهو مرحلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي ثورة المعلومات على وجه الخصوص، تقتضي الإسراع بإنشاء مركز وطني شامل للمعلومات في إطار نظام وطني متكامل للمعلومات، على غرار مركز المعلومات الوطني في الأردن أو في اليمن أوفي مصر[3] وفي غيرها من الدول، وليكن تحت اسم "مركز البحث في المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار" Centre de Recherche sur l'Information d'Aide à la Décision (**CERIAD**)، ويكون تحت إشراف رئاسة الجمهورية. والهدف الرئيسي منه ليس فحسب جمع وتحليل المعلومات، بل يتجاوزه لاستشراف المستقبل وتكريس نظام وطني للذكاء الاقتصادي.

وفي هذه المداخلة ارتأينا أن نقدم نموذجا عمليا من بلد نام مشابه لبلدنا وهو مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (**IDSC**) في مصر، مستهدفين بذلك التنبيه إلى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة الناجحة، على الرغم من أن تطلعات هذا المركز ما تزال مفتوحة ولعلها تتجاوز ما تم إنجازه بالفعل.

وحيث إنه لا يوجد مركز مماثل لهذا المركز في الجزائر من حيث الشمولية والمهام المتضمنة في القانون التأسيسي، فإنه من الصعب إجراء مقارنة مباشرة. ذلك أن (**IDSC**) يجمع بين المعلومة الاقتصادية والاجتماعية (IES) من جهة، والمعلومة العلمية والفنية (IST) من جهة ثانية. في حين أن (**ONS**) مختص في (IES) و (**CERIST**) مختص في (IST) . ومع ذلك سوف نحاول الدمج ما بين هذين المركزين، أي الديوان

الوطني للإحصاء (ONS) ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، باعتبار أن دمج رسالتيهما معا قد يحقق جزءا من الغرض المطلوب، كما إنهما يعتبران أهم مركزين لجمع ومعالجة المعلومات في الجزائر.

5- الديوان الوطني للإحصاء (ONS) [4]:

الديوان الوطني للإحصاء هو مؤسسة عمومية متخصصة في جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي (السكان، العمالة، إجراء تحقيقات حول المؤسسات ... الخ)، وهو تابع للوزارة المنتدبة للتخطيط لدى رئيس الحكومة.

أنشئ الديوان بالمرسوم رقم 82-484 المؤرخ في 1982/12/18 المتمم والمعدل بالمرسوم رقم 85-311 المؤرخ في 1985/12/17 [5]. وقد تمت إعادة تنظيمه في منتصف التسعينيات بمرسوم رقم 95-159 مؤرخ في 1995/06/03.

ولقد حدد المرسوم رقم 85-311 (المادة 5 معدلة) مهام الديوان الوطني للإحصاء فيما يلي[6]:

- تطوير إنتاج المعلومات الإحصائية الصادقة (**fiables**) التي تسمح بدراسة وقياس ومتابعة التنمية الوطنية وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمة؛
- دراسة وإعداد واقتراح سبل إقامة ودعم وتوسيع نطاق نظام التعداد الوطني وكذا متابعة تطبيقه؛
- التنشيط والتنسيق والمراقبة الفنية لمختلف الأنشطة المتعلقة بالإحصائيات الخاصة بالإدارات والمؤسسات والمنظمات العمومية والجماعات المحلية؛
- التوحيد أو التوفيق ما بين التعاريف والتصانيف والمفاهيم الإحصائية، وكذا تنسيق المناهج والوسائل والأعمال الإحصائية لمختلف المتعاملين في هذا المجال، وبالتالي تحقيق التوحيد والانسجام في القوائم (nomenclatures) والرموز (codes) الإحصائية؛
- إعداد التحقيقات والإحصاءات والاستقصاءات ومختلف الدراسات والأبحاث الإحصائية، الاقتصادية منها والاجتماعية، التي تطلبها الحكومة. وفي هذا الإطار يتولى الديوان، على الوطني للإحصاء، على وجه الخصوص، إعداد وتحليل الحسابات الوطنية؛
- السهر على تطبيق واحترام التشريع المطبق في مجال الإحصائيات.

ومن أجل تحقيق المهام السالفة الذكر، نص ذات المرسوم (المادة 5 مكرر) على أن الديوان الوطني للإحصاء مكلف بما يلي:

- تنشيط ودفع وتنسيق أعمال الإعداد الفني لمشاريع المخططات والبرامج الوطنية الإحصائية؛
- ضمان التحضير الفني والإنجاز المتعلقين، وكذا الاستغلال والتحليل، فيما يتعلق بعملية التعداد (recensement)، خاصة منها تعداد السكان والتحقيقات والدراسات الإحصائية الوطنية منها والجهوية والقطاعية؛

- حساب وكذا تركيز (centraliser) أهم المؤشرات الإحصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتطور الأسعار؛
- إنجاز، وبصفة حصرية، لفائدة الهيئات العمومية والجماعات المحلية، الخدمات المتعلقة بتنظيم ومعالجة التحقيقات والدراسات الإحصائية وفقا للأسس التعاقدية التي ينص عليها التنظيم المعمول به؛
- المساهمة في تطوير علوم الإحصاء وكذا في تكوين وتدريب وتأهيل الأفراد المتخصصين في هذا المجال؛
- إعداد وتسيير ملفات قواعد البيانات الإحصائية الضرورية لإنجاز مهامه؛
- تنظيم وترقية عملية نشر المعلومة الإحصائية لدى السلطات العمومية، وكذا إعداد حوليات ومطبوعات (annuaires et publications) إحصائية للنشر العام؛
- ضمان الربط بالهيئات المماثلة في الخارج والمشاركة في المؤتمرات الدولية وأشغال المنظمات الإقليمية والدولية في مجال الإحصاء والديموغرافيا، أو في البحوث المرتبطة بتخصصه.

ولقد تم توسيع صلاحيات الديوان الوطني للإحصاء بالمرسوم رقم 94-01 المؤرخ في 1994/01/15، المتعلق بالنظام الإحصائي، والمحدد للمبادئ العامة والإطار التنظيمي وكذا الحقوق والواجبات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في مجال إنتاج وحفظ واستعمال ونشر المعلومة الإحصائية. ويمثل الديوان الوطني للإحصاء عمليا المؤسسة المركزية للإحصائيات (L'institution centrale des statistiques) التي نص عليها ذات المرسوم. وبذلك أصبح الديوان مضطلع بمهمة ضمان إعداد المعلومة الإحصائية وتوفيرها لمختلف الأعوان، وكذا متابعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العمومية. وفي هذا الإطار يتولى الديوان، وبصفة دورية، نشر المؤشرات الاقتصادية والحسابات الوطنية، وكذا إدارة فهرس للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين الذين منح لهم رقم تعريف إحصائي (numéro d'identification statistique : NIS)[7].

6- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)[8] :

6-1- التعريف والمهام:

م.ب.ا.ع.ت هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني، تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. أنشئ بمرسوم رقم 85-56 المؤرخ في 1985/03/16. وهو يتكون من مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة وشبكة مكونة عشرة ممثلين في عدد من ولايات الوطن.

ولقد أنيطت بالمركز المهام الآتية:

- القيام بالأبحاث المتعلقة بإنشاء وتطوير نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية (IST)؛
- دراسة واقتراح إجراءات من شأنها ضمان تنمية وترقية المعلومة العلمية والفنية؛
- المساهمة في وضع وتطوير الشبكة الوطنية للمعلومات العلمية والفنية؛
- المساهمة في إنشاء بنوك معطيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا حسب القطاعات المعنية وضمان الوصول إليها من قبل مختلف المستعملين؛

- اقتراح كل إجراء من شأنه ضمان الحصول العقلاني على المعلومات العلمية والتقنية، وكذا ضمان انسياب هذه المعلومات على المستوى الوطني من أجل إرضاء كافة المستعملين؛
- ترقية إدخال الوسائل التقنية العصرية في مجال جمع وتحليل ومعالجة المعلومات العلمية والتقنية، وكذا وضع أنظمة برمجية (systèmes logiciels) من أجل أتمتة هذه المعلومات؛
- ضمان التنسيق في مجال الربط الشبكي الوثائقي الوطني مع الشبكات الأجنبية والدولية فيما يتعلق بالمعلومات العلمية والتقنية؛
- المساهمة في تعميم العلوم والتكنولوجيا؛
- المشاركة في تثمين نتائج البحث العلمي في إطار مهامه؛
- ضمان كل بحث أو دراسة تتعلق بموضوعه.

2-6- أنشطة وإنجازات المركز:

لا ينكر أحد في الجزائر أن م.ب.ا.ع.ت (CERIST) يحتل مكان الريادة في مجال تطوير وتطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، خاصة من خلال ترقية الإنترنت وإقامة شبكات الربط المعلوماتي. وهذا ما سمح لمستخدمي المعلومات، خاصة منها العلمية والفنية، توفير الكثير من الوقت والجهد في الوصول إلى ما يحتاجون إليه من هذه المعلومات.

يعتمد المركز في القيام بأنشطته على كفاءات متخصصة ووسائل متطورة، وهي موزعة على مجموعة من المخابر والدوائر والمصالح أهمها:

- مخبر الذكاء الاصطناعي؛
- مخبر قواعد البيانات؛
- مخبر نظم المعلومات؛
- مخبر البحث والتطوير في الإعلام العلمي والتقني؛
- مخبر الشبكات وموزعات المعلومات؛
- دائرة جمع ومعالجة ونشر المعلومات العلمية والفنية؛
- مصلحة السمعي البصري والوسائط المتعددة.

ولقد أنجز المركز عدة مشروعات أبرزها:

- ISP: Internet Service Provider (1994)؛
- المساهمة في تشييد مشروع الجامعة الافتراضية؛
- تطوير عدد من مواقع معلوماتي في شبكة الإنترنت (www.cerist.dz, www.arn.dz, www.nic.net.dz, www.eldjzair.dz)؛
- تطوير عدة منتجات في مختلف مجالات التسيير منها: "سنجاب" للتسيير الوثائقي، الرصيد الوطني للرسائل (FNT : fonds national des thèses)، وضع قاعدة بيانات للكلمات المفتاحية للجزائر (ALGERIANA) ، تكوين قاعدة بيانات للكفاءات البشرية العلمية والفنية الوطنية (PST : Potentiel Scientifique et

(CRD : Centres régionaux de المراكز الجهوية للتوثيق ، Technique)
documentation) ، تطوير عدة نظم معلومات اقتصادية لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية، ... ؛

- إصدار مجلة متخصصة في المعلومات العلمية والتقنية (RIST) ، إلى جانب التقارير والبحوث العلمية.

وللإشارة فإن هناك إنجازات ومنتجات أخرى لم تذكر، كما إن آفاق المركز واسعة، وعلى سبيل المثال يسعى المركز إلى تحقيق ثلاثة مشروعات كبرى في الجزائر:

- مشروع التجارة الإلكترونية: تطوير قاعدة للأعمال الإلكترونية (e-business) كأدوات الدفع ومواقع الإنترنت المتخصصة؛
- مشروع شبكة أكاديمية البحوث (ARN : Academic Rsearch Network): ويهدف إلى إقامة شبكة ما بين مختلف المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث على المستوى الوطني. ويتضمن المشروع التعليم عن بعد والمكتبة الافتراضية؛
- مشروع الطب عن بعد (Projet Télé-Medecine): وهو يهدف إلى نشر المعلومات الطبية والأبحاث المتخصصة، وتحصيل الصور ومعالجتها ثم تخزينها بغرض تبادلها ما بين المتخصصين، وبالجملة المساهمة في إدخال تقنيات الإعلام الآلي في مجال الطب.

7- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (المصري)[9]:

7-1- التعريف بالمركز ورسالته وأهدافه:

أنشئ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) بموجب القرار رقم 1 لسنة 1992. وهو مركز تابع لمجلس الوزراء. تتمثل رسالته في المعاونة في الإسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات المناسبة. وهو يهدف إلى:

1- المعاونة في دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء واللجان الوزارية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛
2- تنمية البنية الأساسية للمعلومات في مصر وإتاحة المعلومات للمجتمع؛
3- تنمية الموارد البشرية على جميع المستويات في مجالات تكنولوجيا المعلومات؛
4- تبني مشروعات التطوير المعلوماتي للمجتمع وإدخال تكنولوجيا المعلومات الجديدة في مجالات العمل؛ المشاركة الفعالة في الأنشطة الدولية والتعاون مع الجهات المتخصصة في مجال المعلومات ودعم اتخاذ القرر. وفي سبيل تجسيد رسالته وتحقيق أهدافه أنيطت المركز المهام الآتية (المادة 2 من قرار الإنشاء): إعداد الخطة القومية واستراتيجية الدولة في مجال المعلومات؛

1- توفير احتياجات مجلس الوزراء واللجان الوزارية من نظم دعم اتخاذ القرار وما تتطلبه من المعلومات وغيرها بما يتفق مع المتطلبات المتجددة والتطبيقات المتطورة في هذا المجال؛

2- إعداد خطة تحديث الإدارة من خلال إنشاء قواعد المعلومات الوظيفية عن الموارد وعن الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك البرامج التنفيذية لهذه الخطط، وتدبير التمويل المطل[illegible]ل سبل إدار[illegible]

3- المسا[illegible]معلومات ود[illegible]ارات والمحافظات وغيرها من الوحـ[illegible]ات قطاع الأ[illegible]ز القومية بما يخدم الأهداف والمهام الاستراتيجية والتنفيذية لمجلس الوزراء، وكذلك تطوير مراكز المعلومات والتوثيق [illegible]ه الجهات؛

[illegible]ط وبنا[illegible]حدات [illegible]تها على [illegible]اركة ف[illegible]تطوير [illegible]خدامها في أجهزة مجلس الوزراء وغيرها من الجهات ب[illegible]طوير الإداري؛

[illegible] الوحدات الاقتصادية أو الشركات لإدارة قواعد المعلوم[illegible]كز بأ[illegible]صادية.



مخطط 3: الإطار العام لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

7-2- الإطار العام لعمل المرك[illegible]

فمن أجل توفير قاعدة معلوم[illegible]المعلومية وغيرها تزويد المركز بما يطلبه من بيانات وهو ما نصت عليه المادة السابعة من قرار الإنشاء: "يتلقى المركز من الوزارات والمصالح الحكومية والمحافظات وشركات قطاع الأعمال والجامعات والكليات ومراكز البحوث والاتحادات والنقابات والجمعيات والبنوك وغيرها من الوحدات ما يطلبه من بيانات وإحصاءات وبحوث ودراسات تكون لازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه".

وحيث إن العصر الذي نعيشه أصبح عصر معلومات، إذ لم تعد المعلومة فيه مجرد معرفة بل أصبحت قوة، ومن يمتلك المعلومة يمتلك القوة، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بإعداد العديد من قواعد البيانات التي تمثل بداية حقيقية لتحول المجتمع إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

7-3- نشاط المركز:

تتمثل محاور العمل الرئيسية في:

- دعم اتخاذ القرار للقضايا الاستراتيجية (الديون، الإصلاح التشريعي، الخصخصة، نظام إنذار مبكر بالأزمات، البطالة، الفقر..)؛
- البنية الأساسية للمعلومات (الرقم القومي للمواطن، قاعدة بيانات العمالة والأجور والخريجين، التشريعات المصرية، المتاحف والمخطوطات والمناطق الأثرية، النظام الموحد للمخازن الحكومية، النظام الوطني للأرشيف الحكومي، النظام الموحد للحسابات الحكومية..)؛
- إنشاء مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار القطاعية (إنشاء وتطوير 100 مركز معلومات بالوزارات والهيئات، إنشاء أكثر من 1400 مركز معلومات بالمحافظات، إنشاء المركز القومي لنظم المعلومات الجغرافية، إنشاء شبكة خاصة لمراكز المعلومات لتبادل المعلومات ..)؛

- إنشاء شبكات المعلومات (شبكة معلومات التجارة الخارجية، شبكة الدراسات المصرية، شبكة تصنيع المعدات الاستثمارية، شبكة السياحة المصرية، شبكة المعلومات المجتمعية tAcc، شبكة معلومات الاقتصاد، شبكة الخدمات الحكومية (الحكومة الإلكترونية ..)؛
- التنمية البشرية (معهد تكنولوجيا المعلومات: 2000 خريج، 45 مركز تدريب بالمحافظات، 17 مركز تدريب كمبيوتر للمعاقين، نوادي طفل القرن 21: 1000 ناديفي عام 2005، المعهد الإقليمي لحقوق الملكية الفكرية، المعهد الإقليمي للتجارة الإلكترونية، معهد تدريب للاستشارات الدولية ..)؛
- التنمية التكنولوجية (الإنترنت في مصر، وادي سيناء ووادي الأهرام للتكنولوجيا، لجان التنمية التكنولوجية مع القطاع الخاص، الحاضنات التكنولوجية، مبادرة الكروت الإلكترونية: مجتمع غير نقدي، قوانين العالم الإلكتروني ..).

واستمراراً لهدف المركز (دعم متخذي القرار وتنمية المجتمع المصري) قام المركز بإنشاء عدد من المواقع، بعضها ما يزال قيد الإعداد حاليا: السياحة، البيئة، المحافظات، شبكة المكتبات المصرية، التراث، الاقتصاد ... .[10]

ففي المجال الاقتصادي، على سبيل المثال، تم إنشاء موقع خاص بمؤشرات التنمية في مصر. ويهدف هذا الموقع إلى التعرف على مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن حالة المجتمع المصري مما يساعد في اتخاذ العديد من القرارات وصياغة مجموعة من السياسات اللازمة لاتخاذ القرار. ويتضمن هذا الموقع نوعين من المؤشرات:

أولا: المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل في المؤشرات الاقتصادية والمالية ومؤشرات عن القطاعات الخدمية؛
ثانياً: المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالسكان وقوة العمل والتعليم وغيرها من المؤشرات.

وفي نفس المجال، أي الاقتصاد، يصدر المركز نشرة اقتصادية أسبوعية تراقب أهم المؤشرات المالية. كما يصدر نشرة شهرية تعنى بتوصيف الاقتصاد الكلي والقطاعي والعيني. هذا بالإضافة إلى الكتاب السنوي الخاص برصد ما تحقق من الإنجازات في مصر.

ومن الأنشطة الهامة التي يقوم بها المركز "الإنذار المبكر للاقتصاد المصري"، حيث يتولى فريق من الخبراء دراسة الأوضاع والتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية المفاجئة عن طريق تحديد المؤشرات التي تسبق الأزمات، وإعداد التقارير الدورية عنها: إصدار تقرير ربع سنوي لصانعي القرار على مستوى الإدارة العليا واللجان الوزارية، ويشمل مؤشرات اقتصادية وتحليلات وتنبؤات ومقترح سيناريوهات للحل. بالإضافة إلى نشرة ربع سنوية بالمؤشرات الهامة توزع على البنوك والشركات والجهات المعنية بالأمر.

ـ خاتمة: نتيجة واقتراح:

من خلال استعراض مهام وأنشطة المراكز الثلاثة (**IDSC و CERIST و ONS**) يتضح أن "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" أكثر شمولية من حيث المهام والمعلومات المقدمة. فهو يهتم بالمجال الاقتصادي والاجتماعي كما يهتم أيضا بمجال تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتقديم المعلومة العلمية والفنية. وبذلك فهو يجمع بين رسالة الديوان الوطني للإحصاء (تقديم المعلومة الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية) ورسالة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (تقديم وتطوير المعلومة العلمية والتقنية)، بل ويضيف عنهما بأنه مركز لدعم اتخاذ القرار، إذ أنه يستكشف المشكلات ويبني التوقعات ويقترح الحلول المناسبة. غير أن المشكلة لا تكمن في تجزئة المهام أو لمها، وإنما تكمن في درجة الفاعلية ودرجة المساهمة الفعلية في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ القرار، وكذا مدى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإنما يقاس ذلك بحجم ونوعية الإنجازات المحققة فعلا.

ومن ناحية أخرى، لا ينبغي تقويم الأعمال بمعزل عن الطاقات المسخرة من طرف الهيئات العمومية لمثل هذه المراكز، والاهتمام الذي توليه إياها. وهذا الاهتمام أو العناية ينم في حقيقة الأمر على وعي هذه السلطات وإيمانها بأهمية تحقيق مجتمع المعلومات كشرط من شروط التقدم والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد.

ونحن لا نهدف هنا، من خلال عرضنا لمهام وأعمال كل مركز، إلى إجراء تقويم خاص بهذه المراكز، وإنما نهدف إلى عرض تجربة نرى أنها رائدة (تجربة IDSC)، ويمكن تجسيدها من خلال تحقيق الاندماج بين (ONS) و (CERIST) . ولعل من أبرز الفوائد المتوقعة تطبيق التكنولوجيات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وبطبيعة الحال لا ينبغي أن يبقى دور المركز المتولد منحصرا في تقديم المعلومة الإحصائية والعلمية فحسب، بل يجب أن يتسع أفقه إلى إجراء الدراسات المتخصصة في

مختلف القضايا التي تهم المجتمع، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية، وكذا محاولة استشراف المستقبل والإنذار المسبق بالأزمات واقتراح السيناريوهات المحتملة. ولذلك اقترحنا في بداية هذا البحث أن يتخذ هذا المركز الموحد تسمية "مركز البحث في المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار" (Centre de Recherche sur l'Information d'Aide à la Décision : **CERIAD**).

[1] عن مقال منشور في العالم الديبلوماسي: www.mondiploar.com/nov00/articles/shafa.htm

[2] محسن خضر، "عولمة الفساد .. رؤية غربية"، مقال منشور في جريدة الوطن 2001/6/8 راجع الموقع: www.alwatan.com/graphics/2001/June/8.6/heads/ot4.htm

[3] اعتمدنا هنا على النصوص التشريعية ذات الصلة بالمركز وعلى موقع المركز في الإنترنت: www.ons.dz

[4] اعتمدنا هنا على النصوص التشريعية ذات الصلة بالمركز وعلى موقع المركز في الإنترنت: www.ons.dz

[5] مع الإشارة إلى أن هذا الديوان كان بمثابة تطوير وتوسيع لنطاق هيئة إحصائية كانت موجودة منذ 1964 تحت اسم المحافظة الوطنية لإحصاء السكان (Commissariat National pour le Recensement de la Population : C.N.R.P) والتي تحولت في سنة 1971 إلى المحافظة الوطنية لإحصاء السكان والتحقيقات الإحصائية (Commissariat National aux Recensements et Enquêtes Statistiques : C.N.R.E.S).

[6] مع الإشارة إلى أن هذه ترجمة خاصة عن النص الفرنسي المتاح لدينا.

[7] تضمن المرسوم 94-01 لـ 1994/01/15 النص على رقم التعريف الإحصائي:

Art. 20.- Dans le cadre de la mise en place des instruments et procédures prévus en application du présent décret législatif, il est institué un numéro d'identification statistique, des personnes physiques et morales résidant sur le territoire national.

Art. 22.- Le numéro d'identification statistique devra être obligatoirement mentionné sur tous documents formulaires ou correspondance requis par les lois et règlements en vigueur lorsqu'ils sont émis par les personnes morales de droit public et privé de toute nature auxquelles un " NIS " est attribué et notamment s'ils sont établis pour se faire reconnaître par les tiers et les administrations publiques à l'occasion des relations commerciales ou civiles.

Les dispositions de l'alinéa précédent s'appliquent aux administrations et services déconcentrés de l'Etat. Elles s'appliquent également aux personnes physiques lorsque ces dernières exercent une activité économique ou sociale soumise aux règles du droit commercial, de l'artisanat ou aux règles attachées à l'exercice des professions libérales, ou toute autre activité à but lucratif organisée.

[8] اعتمدت في هذا البند على وثائق محصل عليها من المركز، وأسجل هنا شكري لعمال المركز وخاصة مسؤول المكتبة والتوثيق. كما اعتمدت على موقع انترنت المركز: www.cerist.dz

[9] تم الاعتماد في إعداد هذا الجزء على وثائق وقرص مضغوط خاص بالمركز (CD-ROM) حصلنا عليها من المركز على إثر زيارتنا له في نهاية يناير 2003، وكذا على موقع المركز في الويب وهو: www.idsc.gov.eg. ولا يفوتني هنا تسجيل شكري الخاص لمسؤولة العلاقات الخارجية بالمركز ومسؤول المكتبة والتوثيق على حسن الاستقبال والشروح المقدمة لي بخصوص المركز.

[10]
- Egypt's Tourism net : www.tourism. egnet.net
- Governorates net : www.ipgd.idsc.gov.eg
- Inforation Technology Institute : www.iti.idsc.gov.eg
- Egypt's Health net : www.idsc.gov.eg/health
- Egyptian Libraries network : www.library.idsc.gov.eg
- The Egyptian Banking Tnstitute : www.ebi.gov.eg
- Environmental Information Highway : www.idsc.gov.eg/env
-